

لكن كثير الجيران بالتخطي مع امكان تقليب الرابح ان يكون بعض  
كل من الواجب بالمسا بين ثلاث حقائق واربع بنات لمون وهو  
مخبرين بتخصيل ما شانهما بشرا وغيره وان كان تخيرا لا غمط  
و بين اخراج ما وجد مع تكميله ولو من الاخر كان يتقدم في الصفا  
المذكورة الثلاث حقائق مع حقة اخرى يجمعها او مع بنت  
لمون او الاربع بنات لمون مع بنتي لمون يجمعها او مع حقة  
او مع حقة او جعله اصلا والنزول او الصعود عنه لما قدر  
وحده او مع غيره ولو الى الاخر مع دفع الجيران او اخذ في الصفا  
المذكورة له انه يجعل الحقائق اصلا فيعطيها مع بنت لمون وجيران  
او مع جذعة وياخذ جيرانا وله ان يجعل بنات اللبون اصلا فيعطيها  
مع بنت محاض وجيران او مع حقه وياخذ جيرانا وله ان يجعل  
الحقائق اصلا ويدفع حقه فقط مع ثلاث بنات لمون وثلاث بنات  
علي الاصح وليس له ان يجعل الحقائق اصلا ويدفع حقه فقط مع ثلاث  
بنات لمون وثلاث جيرانا علي الاصح وليس له ان يجعل بنات  
اللبون اصلا ويصعد الي خمس جذاع وياخذ عشر جيرانا  
مخلاف ولا ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الي اربع بنات محاض  
عنان جيرانا لما في ذلك من تكثير الجيران بالتخطي مع امكان تقليب  
الخامس ان يكون بعض الواجب ياخذ للمسا بين حقتين او ثلاث  
بنات لمون فكما تقدم في الرابع في الصورة الاولى ان يجعل الحقائق  
اصلا ويعطيها مع جذعتين وياخذ جيرانين وله ان يجعل  
بنات اللبون اصلا وينزل الي خمس بنات محاض ويعطي خمس جيران

وفي الصورة الثانية له ان يجعل بنات اللبون اصلا ويعطيها  
مع بنتي محاض وجيرانين او مع حقتين وياخذ جيرانين وله  
ان يجعل الحقائق اصلا ويصعد الي اربع جذاع وياخذ اربع  
جيرانا ويمتنع الصعود والنزول بدرجتين فالترجع  
الجيران كالذي قبله وظاهرا انه يجبي هذا في الرابع ما تقدم  
في الثالث من انه ليس له ان يجعل بنات اللبون اصلا ويصعد  
الي خمس حقائق مع اخذ خمس جيرانا لانه اذا حصلها فقد حصل  
الواجب فليس له العود الي الجيران لو ملك اربع عاينة فعليه  
ثلاث حقائق او عشر بنات لمون ويعود فيها جمع ما تقدم في الاول  
للمسة لكن لو اخذ منها اربع حقائق وخمس بنات لمون ما زلت الاصح  
لان كل ما يتبين اصل قال في الروضة كاصلا فان قيل كيف يخرج  
البعض من هذا مع انه قد تقدم ان الواجب الاغبط وهو لا يكون  
الا حدها قلنا اجاب ابن الصباغ بان يجوز ان يكون في اجتماعها  
حقوق المستقيمين واعترضه الراعي بان الغبطة لا تنحصر في زيادة القيمة  
لكن اذا كان التفاوت لامن جهة القيمة يتعد ما خرج قد مر انه في  
واجب عن اعتراضه في شرح المهدوبان التفاوت غالبا يكون  
في القيمة وقد يكون في غيرها اي فيحمل كلام ابن الصباغ علي غير  
العالم ولا بعد في تحذير اخراج قدس التفاوت حيث يد قال  
شيخ الاسلام ولا يخفى ان في هذا تسليم الاعتراض قال الزركشي ويروي  
ما اجاب به ابن الصباغ ما في التتمة انه لو لم يكن بين بنات اللبون  
والحقاق تفاوت في القيمة ولا فيما يعود الي مصلحة المسائلين فاي السنين

وفي